جمهورية مصر العربية

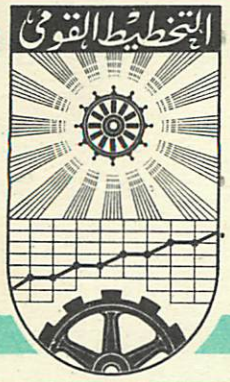

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٢٣٤)

بعض الاسس الواجب مراعاتها فى تخطيط الاستهلاك النهائى

د٠ محمد الطيب

فبراير ١٩٧٩

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

(بسم الله الرحمن الرحيم)

" ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك، ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا "

صدق الله العظيم

"بسم الله الرحمن الرحيم"

تقديم

فى عام ١٩٧٦ أصدر مكتب العمل الدولى ILO تقريرا عن "العمالة، التنمية والاحتياجات الاساسية"* عرف فيه محور استراتيجية الاحتياجات الاساسية بأنه :

"توفير الاحتياجات الانسانية الاساسية كهدف أساسى للتنمية"

The pivot of the strategy of basic needs: the ful filment of basic human needs as the main objective of development.

ويوصى التقرير "ان تقوم كل دولة بأن تستهدف توفير الاحتياجات الانسانية الدنيا تكفل حدا أدنى معينا لمستوى المعيشة قبل نهاية هذا القرن والاداء الاساسية لتحقيق هذا الهدف هى زيادة حجم وانتاجية العمالة عن طريق انتهاج السياسات الاقتصادية والاجتماعية (محليا ودوليا) بما يكفل تحقيق هذا الهدف .

وقد تم تحديد تلك الاحتياجات الاساسية بأنها : ـ

اولا : تشمل توفير حد أدنى معين لاحتياجات الاسرة من الاستهلاك الخاص ـ طعام مناسب ـ مأوى ملبس ـ اثاث وسلع منزلية معمره .

ثانيا : تشمل الخدمات الضرورية التى يقدمها المجتمع لافراده ككل (كمياه الشرب النقية الصرف الصحى ـ النقل العام ـ الخدمات التعليمية والصحية الخ) .

وبالنسبة لمصر نجد ان التخطيط قد استهدف منذ البداية توفير تلك الاحتياجات الاساسية بشكل ضمنى ، باستهداف مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات، ومضاعفة

* International Labor Office : Employment, Growth and Basic Needs, A World wide Problem, Report of the gl. Secr. Geneva 1976.

دور الدولة فى توفير الاحتياجات الاساسية من الخدمات العامة .

وكان هدف مضاعفة الدخل القومى مصحوبا بمحاولات متنوعه تستهدف التقليل من سوء توزيع الدخل والثروة التى كانت سائدة قبل ثورة ١٩٥٢ وذلك بهدف تحسين ظروف معيشة الغالبية ورفع مستوى دخولهم النقدية التى تمول احتياجاتهم الاساسية كما استهدف الانفاق العام زيادة الدخول الحقيقية فى شكل عينى .

ومع ذلك نجد ان تلك الاحتياجات الاساسية لم يتم تخطيطها بعد وحتى الان على اساس علمى واقعى سليم . واقتصرت تقديرات كافة الخطط على اعداد توقعات استهلاك الافراد قد ، وقد لا تتحقق فى اطار ما عرف بالمتبقى من الناتج المحلى بعد اقتطاع حصة الاستثمار المستهدف ، بل ان هذا المتبقى نفسه كان يشمل الانفاق الحكومى العام على توفير الاحتياجات الاساسية من الخدمات الضرورية بالاضافة الى احتياجات الامن والدفاع والطوارئ ، والتى كثيرا ما كانت احتياجات حتمية فى سنوات الصراع الذى امتد ثلاثين عاما من عمر الاجيال المعاصره وبالتالى ترتب على تغطيتها جور على الحصص المتوقعه لاستهلاك الافراد الخاص حينا وفى احيان اخرى فرضت الاحتياجات الاساسية لاستهلاك الافراد الخاص نفسها وقامت بابتلاع القدر الاعظم من الانتاج ولم تترك للاستثمار ذاته الا النذر اليسير بل حدث فى بعض السنوات ان فاقت تلبية الاحتياجات الاساسية للاستهلاك الخاص والعام معا امكانيات الانتاج المحلى وخاصة بعد نكسة ١٩٦٧ (وان كان السبب الاساسى لذلك انما يعود اصلا الى تجمد بعض الطاقات الانتاجية وتوقف عمليات التجديد والاحلال ، كما بينت بعض الدراسات المتخصصه) وترتب على ذلك زيادة المديونية الداخليه والخارجية ، وهو امر كان يمكن الحد من آثاره لو كان الاستهلاك النهائى (خاص وعام) مخططا على اساس واقعى مبنى على تقدير تلك الاحتياجات الاساسية التى اشار اليها مكتب العمل الدولى .

لذلك ، لعله قد آن الاوان ، وقد اوشك السلام ان يتحقق ، ان يعاد النظر فى

(١) دراسة تطور الاستهلاك النهائى من ٥٩/٦٠ حتى ١٩٧٥ — جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع مارس ١٩٧٨ .

استراتيجية التنمية واهدافها الاساسية على اسس واقعية تبنى على تصور حقيقى وواقعى للاحتياجات الاساسية للانسان المصرى ، الذى يتزايد باستمرار فى العدد ، وتتزايد تبعا لذلك احتياجاته كما ونوعا ، زيادات حقيقية واقعية لا يمكن ترك واجب توفيرها للمصادفات او لاحتمالات الضغط الجبرى فى عصر تقوم فيه أجهزة الاعلام والاتصال بتدعيم أثر التقليد والمحاكاة بين مختلف البلاد .

وهنا يتعين على المخططين بناء أهداف التنمية الحالية والمستقبلة بالتوفيق بين تلبية الاحتياجات الاساسية الحالية — مع محاولة ترشيدها على اسس علمية وواقعية ، وبين توفير مقومات النمو المنتظم المتزايد بزيادة السكان وزيادة احتياجاتهم مستقبلا ، عن طريق تخطيط الاجماليات الاقتصادية القومية تخطيطا واقعيا سليما ، يكفل زيادة الانتاج والانتاجية ويغطى الاحتياجات الانسانية الاساسية ، ويسمح بتوفير الاستثمارات المحلية الضرورية لاستمرار التنمية .

ولكى تسهم الدراسة الحالية فى وضع هذا التصور محل التنفيذ لذلك سنقوم :
بالتعرض بسرعة لبعض الاسس العلمية لتخطيط الاستهلاك على اساس مبدأ سيادة المستهلك Consumers , Sovereignty والمبادئ العامة لاقتصاديات الاستهلاك .

واخيرا بيان اهمية تطوير الاستراتيجية العامة للتنمية عموما بما يكفل تخطيطا فعالا لتوفير الاحتياجات الاساسية للاستهلاك الخاص والعام دونما مساس باحتياجات التنمية الشاملة ذاتها ، وهو ما يستدعى اصلا تطوير هيكل الانتاج المحلى والتجارة الخارجية والتركيب المحصولى وترشيد أنماط الاستهلاك على أسس صحية وعلمية واقتصادية .

والله ولى التوفيق .

سبتمبر ١٩٧٨ .

"بسم الله الرحمن الرحيم"

المحتويات

	ص
١ ـ الانتاج وتخصيص الموارد :	٢
أ ـ امكانية تخطيط الاستهلاك النهائى .	٥
ب ـ كيفية تحديد حجمه ونوعيته .	٦
جـ ـ كيفية التنبؤ به فنيا .	٧
٢ ـ الاعتبارات الفنية للتنمية التى يتوقف عليها الاستهلاك:	٨
أ ـ مقومات عامه .	٨
ب ـ موارد الاستهلاك الطبيعية .	٩
جـ ـ مقومات التنمية .	١٠
د ـ العوامل التى يتوقف عليها الدخل الحقيقى .	١٣
و ـ دور الاسعار فى تحديد الدخل الحقيقى .	١٤
٣ ـ الاسباب الموضوعية التى تدعو لدراسة الاستهلاك بمصر :	١٦
تقديم :	١٦
أ ـ أثر تجربة التخطيط على الاستهلاك .	١٧
ب ـ اهمية ابحاث ميزانية الاسرة بالعينة فى دراسة الاستهلاك .	١٩
جـ ـ كيفية الاستفادة عمليا من ابحاث ميزانية الاسرة .	٢٢
د ـ تخطيط العلاقات السلعية / النقدية .	٢٣
٤ ـ مقترحات ضبط وترشيد الاستهلاك:	
تقديم :	٢٧
أ ـ السياسات المقترحة لضبط الاستهلاك النهائى .	٢٨
ب ـ المبادئ التى تحكم استراتيجية الاستهلاك .	٣٤
جـ ـ النظر فى اجراء بعض الدراسات لترشيد الاستهلاك .	٣٧

(١) الانتاج وتخصيص الموارد

رغم ان الهدف النهائى فى كافة النظم الاقتصادية من الانتاج هو الاستهلاك الا انه من المعروف ان الطلب على سلع الاستهلاك يعتبر المؤشر الاساسى لتخصيص الموارد الاقتصادية فى ظل حرية اتخاذ القرارات التى تميز اقتصاد السوق .

اما فى ظل التخطيط فأن تخصيص الموارد الاقتصادية يخضع للعديد من العوامل التى تربط بين اشباع الحاضر والمستقبل ، خاصة اذا كان الاقتصاد متخلفا وتتوقف تنميته على بناء الركائز الاساسية Infra Structure ويعنى ذلك ان جهاز السوق يبنى على حساسية مفرطة تستجيب بتلقائية فورية للتغيرات فى الطلب على سلع الاستهلاك التى تزيد من الرفاهية . وبذا تتم القرارات فردية .

بينما نجد ان اقتصاد التخطيط لا يستجيب بسرعة لاعتبارات الرفاهية فى اللحظة الراهنة بسبب تشابك العلاقات التى تحكم القرارات المركزية الخاصة بتوزيع الموارد الطبيعية والراسمالية والطاقات البشرية وتخضعها لخطط الانتاج والتوزيع والاستهلاك والتكوين الراسمالى على المستوى القومى والقطاعى والفرعى والاقليمى من اجل التنمية العامة الشاملة والمستمرة .

وعموما فأن التخطيط الفعال للاستهلاك يقتضى اساسا تطويع تخطيط الانتاج لسد الاحتياجات الاستهلاكية النهائية .

فالانتاج ذاته هو الذى يوفر موضوع واسلوب ونبض الاستهلاك . واذا كانت عملية الاستهلاك ذاتها تلعب دورا فى تحديد حجم ونوع الاختياجات الاستهلاكية فى اطار تحديد دورة الانتاج الا ان هذا الدور يكون اكثر وضوحا فى المراحل الاولى للتنمية وعندما يبدأ الاقتصاد فى الانطلاق فأن الامر يقتضى استخدام اكفأ للموارد لاشباع كل من الاحتياجات الحاضرة والمستقبلة للمجتمع على اكمل وجه لتحقيق ما يمكن تسميته

بهدف "الحضارة الاستهلاكية" وليس معنى ذلك ان المستهلك يعامل كملك يسعى المنتجون لارضاء رغباته كما كان يشاع من قبل عن مجتمعات الاستهلاك العريض لان ضغط السكان الحالى على الموارد اصبح يقتضى مزيدا من الترشيد لاتجاهات الاستهلاك خاصة التى يقتضى توفيرها تهديدا خطيرا للموارد المحلية او عبئا متزايدا فى حالة الاعتماد على الموارد الاجنبية .

وفى تصورنا ان عملية تطويع العملية الانتاجية من اجل توفير الاحتياجات الاستهلاكية النهائية يمكن ان تتم بأحد الاشكال التالية او بالجمع بين بعضها :

١ — فى اقتصاد السوق يتم تخصيص عوامل الانتاج وتنويع المنتجات طبقا للطلب الفعال الذى يحدده كل من مستويات الدخول والتفضيل الشخصى للمستهلكين .

٢ — فى الاقتصاد المرشد يتم تحديد الاحتياجات النهائية بشكل مباشر كما يتم تنويع المنتجات طبقا لهذه الاحتياجات بالتالى .

٣ — ومما يحد من فعالية الاسلوب الاول ان الاحتكارات الكبرى تستخدم سياسات تحديد المنتجات لضمان مستويات اعلى من الاسعار التى تكفل لها تعظيم الارباح .

٤ — كذلك فان التطويع الامثل للانتاج طبقا لاحتياجات المجتمع يعتمد على التنبؤ المستقبلى يتضمن الالمام بكافة العوامل والتطورات التى تؤثر على الاقتصاد ككل خاصة الكليات الاساسية التى تحدد الانتاج والاستهلاك (معدلات نمو وتوزيع الدخل القومى المعاملات الفنية للميل الاستهلاكى والمرونات المختلفة — حجم الاستثمار وتركيبه ومعدلات تنميته .. الخ) كما يتضمن ايضا ضرورة توفر المعرفة لاتجاهات النمو الحالية والمرغوبة مستقبلا والتى تعجز المشروعات فى غيبتها عن تحديد اهدافها الاستثمارية والانتاجية .

٥ — ان الوصول لحالة توازن السوق يمكن ان يتم اذا كان مستوى الاسعار لا يعكس اية مكاسب او خسائر لجهاز السوق .

٦ — ومن ذلك يتضح ان جهاز السوق يعتبر المصدر الرئيسى للمعلومات عن الاحتياجات

النهائية للاستهلاك ليس فقط فى الاقتصاد الرأسمالى وانما ايضا فى الاقتصاد المخطط فالمستهلك حينما يقرر الاستغناء عن جزء من دخله يعتبر فى حالة حرية مطلقه فى اختيار اوجه انفاق هذا الجزء المدخر لانه ببساطة حر فى اتخاذ قرار الاستهلاك ومن ذلك فان الربط المحكم بين الانتاج والسوق يعتبر شرطا اساسيا لتحقيق المرونه فى تطويع الانتاج للهيكل الحالى للطلب الاستهلاكى فى الاجل القصير . وهذه المرونة نفسها تعد من الاصول الاساسية لاليه وميكانيكية السوق فى الاقتصاد الحر

لما كان موضوع هذه الدراسة هو الاستهلاك [1] لذلك فسوف نركز على كل ما يتصل به كما يلى :

أ — امكانية تخطيط الاستهلاك النهائى .

ب — كيفية تحديد حجمه ونوعيته .

جـ — كيفية التنبؤ به .

---

(١) يعرف الاستهلاك النهائى بأنه استهلاك خاص (يقوم به افراد المجتمع بأعتبارهم مستهلكين) + استهلاك عام (تقوم به اجهزة الادارة العامه لتوفير خدمات تنمية المجتمع)

أ - امكانية تخطيط الاستهلاك النهائي :

ان تخطيط الاستهلاك النهائي عملية تتوقف على شكل النظام الاقتصادي السائد . ففي الاقتصاد المشترك بل واقتصاد السوق ذاته يمكن تخطيط الاستهلاك العام بنفس الدقة والاحكام الذي يتم بها تخطيطه في بلاد التخطيط المركزي .

اما تخطيط الاستهلاك الخاص فعمل في غاية الصعوبة الفنية حتى في بلاد التخطيط المركزية ذاتها ، ذلك لان المستهلك نفسه يبني قراراته الاستهلاكية مدفوعا بميوله ورغباته وعاداته الشخصية اساسا ايا كان مستوى المتاح من السلع وايا كانت اسعارها وأيا كان دخله فحتى المقيمون بالسجون يتحايلون على تعديل الانماط الاستهلاكية المفروضة عليهم . ولذلك فكل الانظمة الاقتصادية تسلم بمبدأ سيادة المستهلك .

Consumers Sovereignty

ويبقى على المخطط أن يحاول كشف سلوك المستهلك تحت مختلف الظروف الفردية الاجتماعية / الاقتصادية .

Socio / Economic

وتنحصر محاولات الترشيد والتنظيم في نطاق الموارد والبدائل المتاحة ، ذلك لان سلوك المستهلك حتى الرشيد يخضع ايضا للعديد من العوامل الانسانية التي لا يمكن التكهن بها - كحالته النفسية التي قد تجعله يعزف عن استهلاك معين أو الاقبال عليه لاسباب شديدة الاختلاف والتباين والتطور ، كتغير الاذواق والعادات والميول والرغبات والتي تخضع بدورها للتطور في الدخول والاسعار ونوعية السلع وبدائلها ومكملاتها تبعا لتغير أساليب الانتاج والتطور العلمي والتكنولوجي في فنون انتاجها وعرضها بل والدعاية لها . بل ان تقدم معارف الانسان نفسه بتأثير الثقافة وتغير العمل والاقامة والبيئة أو حتى المناخ قد يترتب عليها تغيرات كبيرة في مستوى معيشته حتى ولو ثبتت العوامل الاقتصادية الاخرى (كالدخول والاسعار) وبالتالي تتغير انماط استهلاكه

(Other things being Equal)

ومن كل ذلك يتبين أن كلمة تخطيط بمعناها المفهوم تستدعي المراجعة حينما يتصل الامر بتخطيط الطلب الانساني الذي يشبع الحاجات الاساسية .

ب — كيف يتحدد حجم الاستهلاك :

من الثابت ان مستوى الدخل عموما يحدد نوعية توزيعه على كل من الاستهلاك والادخار ويتوقف نوع وكميات السلع والخدمات المستهلكة على حجم ذلك الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك وعموما لا يجب ان تتوقع من الفئات ذات الدخل المتواضع ان تحجز عن الاستهلاك جزءا هاما من دخلها ، وذلك لضرورة توافر حد ادنى من الغذاء والكساء للاحتفاظ بالحياه . وبالتالى نجد ان الحاجة ماسة للاستهلاك تكاد تستوعب كل دخل تلك الفئات .

ويتغير ذلك الوضع بطبيعة الحال كلما ارتفع مستوى الدخل حيث يختلف تماما فى فئات الدخل العليا فنجد ان انفاقها الاستهلاكى (رغم ما يشمله من كماليات) ادنى من مستوى الدخل بكثير .

ويتوقف توزيع الدخل الفردى عموما بين الاستهلاك والادخار على مجموعتان من الرغبات :

١ — رغبات الاستهلاك الفورى والتى يعبر عنها بالرغبة فى الحياة عند مستوى معين .
٢ — رغبات تأجيل الاستهلاك بدافع الاحتياط او لضمان مستقبل افضل .

ويتوقف توزيع الدخل على كل من الاستهلاك والادخار على قوة تأثيرهما النسبى وكقاعدة عامة تكون المجموعة الاولى اكثر الحاحا من الثانية كلما انخفض مستوى الدخل حيث يقل الميل للادخار ويزيد الميل للاستهلاك والعكس صحيح .

ويظل حجم الاستهلاك ونوعه ثابت الى حد ما فى الفترة القصيرة ، ولا يتعرض لتغير هام نتيجة للارتفاع العادى فى الدخل القومى وذلك لان الطبقات الدنيا وفى الظروف العادية تستغرق وقتا ملحوظا للتعود على انماط استهلاك الطبقة الاعلى . ومن ذلك نجد ان انماط الاستهلاك تكون ثابتة عادة فى الاجل القصير .

ولكن قد يتغير حجم الاستهلاك ونوعه فى الفترة القصيرة فى الظروف غير العادية كالثورات واعادة توزيع الدخل القومى حيث يؤدى هذا الى تحويل مدخرات الطبقات العليا الى دخل للطبقات الدنيا والتى غالبا ما تنفقه بأكمله على الاستهلاك بدافع تعويض ما تعرضت له من حرمان فى الماضى ، ونتيجة لما يصحب الثورات عادة من شعارات وتطلعات وهذا يؤدى لارتفاع كبير فى الاستهلاك من حيث الحجم والنوع نتيجة لتأثير الغالبية .

لذلك يجب على مخططى الاستهلاك فى مثل هذه الاحوال مراعاة الخطوط العريضة الاتية :

(١) الزيادة الطبيعية فى السكان فى السنين القادمة .

(٢) درجة ارتفاع الدخل القومى والمستويات الثقافية والحضارية والانتاجية .

(٣) مدى فاعلية وسائل واعادة توزيع الدخل القومى .

ويمكن تقدير حجم الاستهلاك عموما بثلاث طرق رئيسية :

(١) طريقة التدفق السلعى وتتبع مسارات السلع الاستهلاكية منذ خروجها من وحدات الانتاج لحين وصولها الى المستهلكين النهائيين .

(٢) بتحليل نتائج بحث ميزانية الاسرة للتعرف على نوعية واولويات وانماط الاستهلاك لكل فئة اجتماعية ودخلية .

(٣) عن طريق حساب الطلب على سلع الاستهلاك من واقع العلاقات الفنية (السلوكية الدخلية والسعرية والاستهلاكية) لمرونات التغير فى الطلب .

(ج) كيفية التنبؤ بأستهلاك المستقبل فنيا (بشكل عام)

يمكن بمساعدة الطرق السابقة استخدام الاساليب الاتية :

١ - اعداد سلاسل زمنية للاستهلاك الفعلى وبافتراض ثبات الانماط الاستهلاكية السابقة واستمرارها مستقبلا يمكن استنباط الاتجاه العام (بالاسقاط) لمعرفة الحجم الكلى للاستهلاك والكميات المتوقع استهلاكها من كل مجموعة او سلعة

باستخدام معادلة :

ص = أ + ب س

حيث ص = كمية الاستهلاك ، س = الزمن ، أ ، ب ثوابت .

ويعاب على نتائج هذه الطريقة ان فئات الدخل العليا قد يتغير نمط استهلاكها السوقى تبعا لمراحل التنمية وامكانية تعبئة المدخرات للاستثمار .

٢ ـ استخدام المعاملات الفنية لبين الاستهلاك والدخل نتيجة تغير الدخل او باقى العوامل الاجتماعية الاقتصادية Socio / Economic التى تؤثر على قرارات الافراد او الادخار على المستوى القومى .

وتعرف بدراسة الميل للاستهلاك Propensity to Consume

ويمكن استخدام معادلة :

ص = أ + ب س

حيث ص الكمية المستهلكة ، س = عدد السكان ، أ ، ب ثوابت

ويشترط لسلامة هذا الاسلوب اخذ كافة العوامل الزمنية السابقة والمستقبلة فى الحسبان .

٣ ـ استخدام الدراسات القياسية باعداد نماذج قياسية Model of Consumption لربط اهم العلاقات التى تربط الاستهلاك بالعوامل المحددة له مثلا :

ص = أ ى ب ع جـ

حيث ص = الكمية المستهلكة ، ى = الدخل ، ع = السعر

أ ، ب ، جـ ثوابت .

٤ ـ استخدام المقارنات الدولية لوضع تصور بنمط استهلاكى نموذجى يبنى على نمط غذائى مرشد تبعا للموارد المتاحة ومستوى كل من الدخل ومستوى المعيشة المرغوب .

(٢) الاعتبارات الفنية للتنمية التى يتوقف عليها الاستهلاك

أ ـ مقومات عامة :

ـ ان اهم النسب فى استخدامات الدخل القومى هى النسبة بين الاستهلاك النهائى